مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٩/١٦

توصيات هامة لمجلس الشعب لمعالجة الفتنة الطائفية من جذورها:

حظر استخدام المساجد والكنائس لاقامة الندوات السياسية ومحاسبة من يخلطون بين الدين والسياسية على القيادات الدينية أن تتصدى للأفكار الهدامة لانها العدو الاول للاسلام والمسيحية الدعوة الى انشاء حزب معارض كبير بارادة شعبية لتحقيق التوازن السياسى

في التقرير الهام الذى اعدته اللجنة العامة لمجلس الشعب برئاسة الدكتور صوفى ابو طالب والذى عرضه على المجلس امس محمد رشوان وكيل المجلس ، طالبت اللجنة بحظر استخدام المساجد والكنائس لاقامة الندوات السياسية ومحاسبة من يخلطون بين الدين والسياسة ، وألقت على عاتق القيادات الدينية ــ الاسلامية والمسيحية ــ مسئولية التصدى للماركسية والافكار الهدامة التى تنكر الاديان باعتبارها العدو الاول للاسلام والمسيحية واكدت اللجنة ضرورة اجراء حوار ديمقراطى شعبى فى مجلس الشعب والهيئات والمنظمات الشعبية لمناقشة قضية الممارسة الديمقراطية الحزبية والدعوة الى انشاء حزب معارض كبير بارادة شعبية حتى يتكون فى مصر مستقبلا حزبان كبيران احدهما للاغلبية والثانى للمعارضة حتى يتحقق التوازن السياسى.

د. صوفى ابو طالب

محمد رشوان

د. كامل ليلة

واكدت اللجنة فى الفصل الاخير من التقرير الخاص بالتوصيات :

ان الاجراءات والقرارات التى اعلنها السيد الرئيس فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٨١ وأقرها الشعب بالاغلبية الساحقة التى تشبه الاجماع فى الاستفتاء الشعبى العام الذى أجرى يوم الخميس ١٠-٩-١٩٨١ قد عالج بها السيد الرئيس بحزم وحكمة جذور الفتنة الطائفية تأمينا للجبهة الداخلية وسلامها الاجتماعى ، الا أن الامر يتطلب منا العمل واليقظة المستمرة لضمان عدم تكرارها فى المستقبل والقضاء على أسبابها ، **فقد كانت هذه الاجراءات بمثابة ثورة ثالثة لتصحيح مسار الممارسة الديمقراطية وعدم استغلال الدين للمزايدة ووضع الحدود الفاصلة بين المناهضة والمعارضة وبين النقد والحقد ، وبين الحرية والفوضى ،وبين الديمقراطية والديماجوجية ،وبين الفكر المستنير والتعصب الاعمى .**

ويطيب للجنة أن تضع أمام المجلس الموقر بعض التوصيات التى توصلت اليها من خلال البحث والتدقيق لتكون أمام الحكومة وأجهزتها وأمام اللجنة العليا للوحدة الوطنية [٤] وتوصى اللجنة بالاتى :

بالنسبة للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى :

- اعمال احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ الذى نصت المادة الاولى منه على أن [وزارة الاوقاف] مسئولة عن الاشراف على المساجد والزوايا الاهلية

- عدم السماح باستخدام المساجد لاقامة الندوات السياسية واتخاذ الاجراءات الفورية ضد ائمة هذه المساجد او محاسبة المشرفين عليها ممن يستخدمون منبر المسجد فى التشهير والاثارة و خلط الدين بالسياسة .

- العمل على عودة المساجد الى صورتها الاسلامية الاولى ، لتكون مركزا للاشعاع الدينى ، وتشجيع اقامة حلقات تحفيظ القرآن فيها واقامة الدروس الدينية وتزويد المساجد بالمكتبة الاسلامية المناسبة .

- عودة حلقات الدراسات الحرة فى الجامع الازهر الشريف لتعليم الشباب امور دينهم بما يتفق مع القرآن والسنة بعيدا عن المذاهب المتطرفة وأن تذاع بعض هذه الحلقات بوسائل الاعلام المختلفة وأن يجند لهذا الغرض كبار رجال الدعوة الاسلامية .

- اعادة النظر فى المناهج التعليمية الازهرية تسهيلا للدراسة [٥] حيث انها جمعت بين العلوم الدينية والعلوم المدنية مما أضعف مقدرة الطلبة للتحصيل العلمى للعلوم الدينية .

- التوسع فى انشاء كليات الشريعة وأصول الدين فى المحافظات

- العناية بحفظ القرآن الكريم وخاصة فى التعليم العام [٦] وتشجيع اقامة مدرسة تحفيظ القرآن الكريم فى القرى والمدن ومعاملة محفظى القرآن معاملة الحاصلين على مؤهل متوسط من الناحية المالية على أن يقتصر ذلك على العاملين فى حقل تحفيظ القرآن الكريم

- اعادة النظر فى القوانين واللوائح

والقرارات المنظمة لحالة غير المسلمين حيث صدر بعضها منذ ما يقرب من مائة عام ، حتى تواكب ما طرأ على المجتمع من تطورات على ضوء التغييرات الديمقراطية التى وضعها دستورنا لتحقيق المصلحة العامة لاهل ملتها .

— تفويض المحافظين فى اصدار التراخيص الخاصة ببناء الكنائس على ضوء القواعد التى يصدر بها قرار من الدولة تتعلق بضوابط الامن العام والقوانين المعمول بها .

— توصى اللجنة باعادة النظر فى مناهج التعليم بمدارس الاحد بما يتمشى مع سماحة الدين المسيحى وقول السيد المسيح (الدين محبة) وبما يرسخ مفهوم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وبما يخضعها لاشراف جهاز العلم بالتزام الكنيسة بمبادىء المسيحية التى تقضى بعدم تدخل الكنيسة فى الشئون السياسية .

— توصى اللجنة الا تكون الكنيسة مركزا لتجميع الشكاوى حيث ان جميع المواطنين أمام القانون سواء وان يتقدم كل صاحب شأن الى الجهة الادارية والقنوات الشرعية ما لم يكن الامر متعلقا بالامور الدينية .

وتوصى اللجنة باتخاذ الاجراءات القانونية لوقف نشاط الجمعيات التبشيرية ، والا تحول الجمعيات المسيحية التى تباشر النشاط الاجتماعى عن الغرض الذى تضمنه نظامها الاساسى المشهرة به .

— توصى اللجنة بحظر استخدام الكنائس والجمعيات الدينية المسيحية لتكون مقرا لمؤتمرات بعيدة عن أمور الدين وأن تتخذ الكنيسة الاجراءات التاديبية الكنيسية لكل راع فى الكنيسة تجاوز حدود أركان الدين المسيحى درءا للفتنة .

— توصى اللجنة ان تقوم الحكومة ببحث موقف الجمعيات القبطية المتطرفة فى الخارج وان تتخذ مع المتطرفين من أعضائها الاجراءات التى تضمنها قانون حماية القيم من العيب بعد أن يتم انذارهم بذلك .

— حظر اقامة كنائس أو مساجد على أراض مغتصبة على أن يشترط قبل بناء المسجد أو الكنيسة تقديم المستندات القانونية الدالة للملكية طبقا للقانون ، حيث انه لا يجوز شرعا بناء بيوت لله على مثل هذه الاراضى لان الله طيب لا يقبل الا الطيب وأن تتخذ الجهات الادارية الاجراءات الفورية لازالة كل بناء يتم بخلاف ذلك مستقبلا .

— أن تقوم القيادات الدينية الاسلامية والمسيحية بالتصدى لمذاهب الماركسية والافكار الهدامة التى تنكر الاديان ، اذ انها هى العدو الاول للاسلام والمسيحية .

— عقد مؤتمرات دورية لرجال الدين الاسلامى والمسيحى لتوعيتهم للقضايا القومية ، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة لبث الاطمئنان والاقناع فى نفوسهم .

— الا تتعرض المساجد أو الكنائس للتشهير بالاديان والدخول فى الخلافات العقائدية عملا بقول الله تعالى :

ولا تسبوا الذين يدعون من دون

الله فيسبوا الله عدوا بغير علم) .

حيث ان مناقشة المذاهب الدينية مجالها المؤتمرات العلمية المتخصصة.

— الا تستخدم المجلات الدينية الاسلامية والمسيحية منبرا للحوار حول الخلافات فى العقائد والاديان أو تحول الى مجلات سياسية .

— ضرورة عدم التجاوز عن تطبيق أحكام القوانين التى تجرم الاعمال التى من شأنها اثارة الفتنة الطائفية أو تهدد السلام الاجتماعى وأن تتخذ الاجراءات الحاسمة من قبل السلطة المختصة نحو هذه العناصر .

— توصى باعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات الخيرية بما يحظر عدم قيام هذه الجمعيات بمزاولة انشطة تهدد السلام الاجتماعى حتى تتخذ ضدها الاجراءات القانونية العادية فى حالة مخالفتها .

— تؤيد اللجنة قرار سيادة الرئيس بانشاء مجلس أعلى للوحدة الوطنية برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية، كما توصى بان تلتزم الاحزاب بتشكيل لجنة للوحدة الوطنية تمارس التصدى لكل من يثير الفتنة الطائفية .

— تعديل قوانين العاملين بالدولة ومؤسساتها وهيئاتها بما يكفل معاقبة كل من يحاول استغلال موقعه الوظيفى للاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى حتى يتفرغ العاملون الى الانتاج ورفع مستوى الخدمات العامة.

— اعادة النظر فى قانون المطبوعات العام رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٠ لتكون أحكامه متسقة مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأمن وسلامة المجتمع .

— ضرورة التزام جميع الجامعات والمؤسسات والهيئات العامة بمراعاة الانضباط بين العاملين والطلبة واعادة النظر فى اللوائح الداخلية لكل من هذه المؤسسات والهيئات والجامعات كى تتضمن توقيع العقوبة على كل من يستغل وظيفته العامة فى المساس بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

بالنسبة للديمقراطية والممارسة السياسية :

— ضرورة اعمال حكم المادة ١٧ من قانون الاحزاب السياسية واتخاذ الاجراءات القانونية ضد الاحزاب التى تخالف الدستور والقانون .

— مراجعة قوانين الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ودمجها فى قانون واحد على ان يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد التشريع الجديد المبادىء العامة التى وردت فى الاستفتاء الشعبى الذى تم فى ابريل ١٩٧٩ بشأن اعادة تنظيم الدولة والاستفتاء الذى اجرى فى ١٠/٩/١٩٨١ بشأن الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وقد وافق عليهما الشعب بالاغلبية الساحقة وبما يشبه الاجماع.

— اجراء حوار ديمقراطى شعبى فى مجلس الشعب والهيئات والمنظمات الشعبية لمناقشة قضية الممارسة الديمقراطية الحزبية والدعوة الى انشاء حزب معارض كبير بارادة شعبية حتى يتكون فى مصر مستقبلا حزبان كبيران احدهما للاغلبية والثانى للمعارضة وبما يحقق التوازن السياسى .

ـ اجراء حوار قومى واسع على المستويات المقررة للشباب فى الجامعات والمعاهد والمؤسسات والتنظيمات الشعبية يشارك فيه رجال الدين والسياسة والصحافة والاعلام والاجتماع والتاريخ للوصول الى رؤية شاملة لحقيقة مشاكل الشباب والمقترحات التى تعالج هذه المشاكل فى اطار الدين والاسرة والتقاليد والقيم المصرية الاصيلة وذلك من أجل نقل الشباب المسلمين والمسيحيين الى مادة لاثارة المسيحيين ضد المسلمين وهؤلاء ضد أولئك .

ثم تطور الامر الى امتداد هذه الحملة الى الخارج تشهر بمصر وقياداتها وشعبها ووصل الامر الى حد الاتصال بالهيئات الكنسية الدولية وتكتيل المغتربين الاقباط ضد ما يسمى بموجة التعصب الاسلامى والتظاهر فى الولايات المتحدة أمام البيت الابيض وقصر بلير هاوس والامم المتحدة عام ١٩٧٩ اثناء وجود الرئيس فى واشنطن لاجراء مفاوضات معاهدة السلام ، كما تم الاتصال ببعض المقيمين منهم فى ملبورن وسيدنى باستراليا والنشر فى الصحف الاجنبية لاثارة الراى العام الدولى واتهام الحكومة بانها متخاذلة فى اتخاذ اجراءات الامن الكفيلة بحماية الاقباط ووصلت حملة التصعيد ذروتها بصدور قرار بعدم اقامة الصلاة فى عيد القيامة عام ١٩٨٠ او اذاعتها وعدم استقبال مندوبى الحكومة أو تقبل التهانى وترجم هذا القرار وتم طبعه وارساله الى المغتربين فى الخارج وجميع الهيئات الدولية ووكالات الانباء .

كما كشفت الاحداث عن وجود تنسيق وارتباط بين المتطرفين والمتعصبين من الجانب الاسلامى وبين المتعصبين لنظام الحكم فى الداخل وجبهات الرفض العربية فى الخارج ، بل وبعض الجبهات الاجنبية .

لقد أعلن السيد الرئيس مرارا أنه ليس لدينا ما نخفيه أو نخجل منه وأعطى أبعادا جديدة للممارسة الديمقراطية وطلب فى ذات الوقت تشكيل لجنة لتقصى الحقائق من بعض اعضاء مجلس الشعب المسلمين والمسيحيين بالقساوى ، لكشف ابعاد هذه الفتنة ، **واعلن السيد الرئيس فى ذات الوقت** بكل وضوح أنه كحاكم مسلم لدولة مسلمة مسئول مسئولية دينية عن حراسة الدين وسياسة الدنيا لكل الشعب وحماية كل فرد من الامة مهما كانت ديانته من المسلمين أو الاقباط أو اليهود كما ينص القرآن ويخاطب الرئيس العالم أن الاسلام فى مصر مصر الازهر أقدم جامعة اسلامية فى العالم وقبلة جميع المسلمين ، فالاسلام فى مصر ليس كما يفهمه الخمينى .

ان السيد الرئيس اتخذ الكثير من الاجراءات والقرارات للحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فى ادخال الطمانينة الى جميع افراد الشعب كحاكم مسلم لدولة اسلامية مسئول عن حراسة أمور الدين وسياسة الدنيا وحماية المجتمع وتأمين سلامة الشعب .

ومن خلال هذه الاجراءات يتاكد لنا ان السيد الرئيس قام بكل أمانة وصدق

بتحمل مسئوليته الدستورية فى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فير أن الفئة الباغية ظلت سادرة فى غيها .

ففى الجانب الاسلامى : قامت جماعات تحت شعار الاسلام ، ولكنها انحرفت عن أداء رسالتها الاسلامية وشوهت صورة الاسلام وخالفت منهجه ودأبت على التشهير بالدولة ومؤسساتها واتخذت من المسجد منبرا للمهاترات السياسية ومكانا للغيبة والنميمة ونشر الشائعات الكاذبة بل مكانا لمهاجمة عقائد غير المسلمين .

فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول [اذا قلت فى أخيك ما فيه فقد اغتبته واذا قلت ما ليس فيه فقد بهته] ، ونعلم أن البهتان اثم عظيم بل تطور الامر الى أعمال الفرقة بين المسلمين وأنفسهم ووصف بعضهم للبعض الاخر بالكفر رغم قوله تعالى:

[ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة] .

أصبح غير العلماء وغير المتفقهين فى شئون الدين ، يخطبون فى المساجد وينصدون للفتوى بما لم ينزل به الله سبحانه وتعالى وهو القائل .

[فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون] مخالفين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وتكونت جمعيات متطرفة تحت شعار الدين وروجت لافكارها الخاطئة بين الشباب وأباحت لنفسها القتل والتصفية الجسدية ، واكراه الشباب على الخروج عن طاعة ولى أمر المسلمين ، أنشأت الالقاب المميزة مثل أمير الجماعة وأمراء المحافظات وأمير أمراء الجمهورية على أن يقسم الشباب على السمع والطاعة ومعلوم أن ذلك لا يكون الا لله ولرسوله وأولى الامر

ومن أمثلة هذه الجماعات جماعة التكفير والهجرة وتنظيم الجهاد وكلتاهما اتخذت من التصفية الجسدية وسيلة لنشر أفكارها .

وقد أمرت هذه الجماعة الشباب بالاعتزال عن المجتمع وهجرته فترك بعضهم الجامعات والوظائف العامة . مخالفين بذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم **[لا هجرة بعد الفتح وانما جهاد ونية]** .

ووصل الامر الى تمرد الشباب وخروجهم عن طاعة الوالدين مخالفين بذلك شرع الله الذى جعل طاعتهما بعد عبادته سبحانه وتعالى حيث يقول

[وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا : اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما]

ومن هذه الجمعيات المتطرفة ايضا جماعة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر التى قامت بتجنيد الشباب الذين يتحرشون بالمواطنين والتعرض لامنهم واتخذت من المسجد مكانا لبث الدعايات المغرضة والشائعات الكاذبة بل وتوزيع المنشورات المناهضة لنظام الحكم .

وظهرت فى الجامعات ومعاهد التعليم جماعات باسم [الاسر المسلمة] اما وقد رحب المجتمع باقبال الشباب على التربية الدينية وممارسته لفرائض الدين التى نص عليها الكتاب والسنة .

اما عن الجانب المسيحى :

فقد تأكد للجنة أن بعض المتطرفين من القيادات المسيحية وبعض المتعصبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الاحداث الفردية وتصويرها فى صورة صراع ديني ، وتصويرها — على خلاف الحقيقة — على أنها اضطهاد ، للاقباط من جانب المسلمين واكراه البعض للدخول فى الاسلام ، بل وصل الامر الى حد افتعال بعض الاحداث والصاق التهمة بالمسلمين بهدف اذكاء نار الفتنة ، وانهام سلطات الدولة بالتقاعس عن التدخل لحماية المسيحيين واخذ بعض القس من مثل هذه الاحداث مادة للموعظة التى يلقونها فى الكنيسة ، فتحولت بعض الكنائس الى منابر لنشر الشائعات الكاذبة وبث روح التفرقة بين المسلمين والمسيحيين !! ولم يكلفوا أنفسهم عناء التريث والتثبت من صحة ما يصل الى علمهم من شائعات ، بل صموا آذانهم حتى فى وجه الفضلاء والعقلاء من القادة المسيحية ورجال الكنيسة — وهم الكثرة الغالبة ، كما أن بعض أولئك المتطرفين قد اتخذوا من مدارس الاحد منبرا لاذاعة مثل تلك الشائعات الكاذبة .

وتسجل اللجنة أسفها مما تجمع لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك فى كل تصرف يصدر عن العقلاء من القيادات المسيحية الدينية والمدنية يهدف الى تهدئة الخواطر واطفاء نار الفتنة بل انهم تمادوا فى مسلكهم وأوعزوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الاحداث دون ما تمحيص وأوعزوا بنشرها فى المجلات القبطية التى تصدر داخل البلاد !! وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومنهم بعض المغتربين المصريين فى الولايات المتحدة الامريكية وزودوا المجلات والصحف القبطية التى تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلا عن الشائعات الكاذبة ، ومنها على سبيل المثال المنشور الذى أودعه السيد الرئيس أمانة المجلس فى ١٤ — ٥ — ١٩٨٠ والذى وزع ونشر فى الولايات المتحدة الامريكية متضمنا بيانات كاذبة عن حرق الكنائس وهدمها ومنحل الاقباط واضطهادهم واغتصاب فتياتهم وهى كلها معلومات كاذبة أو وقائع مبالغ فيها ، فلم يحدث اضطهاد للمسيحيين ولا حرق متعمد لكنائسهم . ولم يقصر الدولة فى حماية أرواحهم ممتلكاتهم فى ذلك مثل المسلمين ، كما لم يحدث اكراه لاى شخص للدخول فى دين الاسلام . كما أنهم يعلمون علم اليقين أن عدد الكنائس قد زاد منذ بدء ولاية الرئيس السادات وتدل الاحصائيات على أن نسبة ما يخص الفرد المسيحى من دور العبادة يكاد يماثل ما يخص الفرد المسلم كما تشير الاحصائية الرسمية للدولة عام ١٩٧٦

وبمراجعة الاحصائيات الرسمية عن تعداد السكان منذ ١٩٠٧ حتى الان ، أى على مدى ما يزيد على سبعين عاما تدل على أن نسبة السكان المسيحيين المقيمين بمصر الى العدد الاجمالى للسكان المقيمين بمصر يتراوح دائما أبدا ما بين ٦ فى المائة و٨ فى المائة

وقد صور الطموح السياسى للقيادة

العليا للكنيسة أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية ، فخرجوا بالكنيسة عن دورها السامى الذى حدده السيد المسيح عليه السلام ، بقوله [ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله].

قضية الديمقراطية

وحول التجاوزات فى الممارسة السياسية ذكرت اللجنة :

ألقى السيد الرئيس بيانه التاريخى فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٤ـ٥ـ١٩٨١ ، ورسم طريق العمل الوطنى لمواجهة التحديات كما رسم الطريق نحو مستقبل أفضل من أجل الرخاء وبناء النهضة الكبرى

وتود اللجنة أن تشير الى أن السيد الرئيس لم يدخر وسعا فى اعمال الشورى بين مؤسسات الدولة والتنظيمات الشعبية من أجل مسيرة الديمقراطية . ونسجل هنا أن سيادته عقد سنة عشر مؤتمرا شعبيا ضمت النقابات المهنية والعمالية والزراعية وهيئات التدريس فى الجامعات ورجال الصحافة والهيئات الدينية ، حيث تم حوار شعبى موسع خلال اغسطس وسبتمبر واكتوبر ١٩٧٩ « ملحق رقم ٢ من التقرير » بمراجعة تفاصيل هذا الحوار الديمقراطى والشعبى نجد أن جميع هذه المؤسسات والتنظيمات الشعبية التى اسهمت فى الحوار قد اشادت قياداتها بالحريات والديمقراطية والمناخ الصحى الرائع الذى يسود المجتمع على التفصيل الوارد فى ملحق التقرير .

فنجد أن السيد رئيس حزب العمل فى ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ يسجل فى مجلس الشعب ما يأتى :

« اننى باسم حزب العمل الاشتراكى اعلن موافقتنا على المعاهدة موافقة المتيقن الدارس وليس موافقة المنبهر ، موافقة من يقرر ما هو ممكن ، موافقة من يقرر أن المراحل المقبلة اشق بكثير من المراحل التى قطعناها . وكل ذلك يستلزم المساندة لجعل هذه الخطوة التى تمت بداية لاحلال السلام ..

نوافق على المعاهدة ولكن فرحتنا تتم عندما نتسلم العريش والطور والممرات وسيناء .. تحية لصاحب قرار اكتوبر وصاحب مبادرة السلام » ..

كما أن نقابة المحامين ومجلسها السابق الذى ضم جميع المناهضين والرافضين من الشيوعيين والوفديين ، والناصريين والاخوان المسلمين قد حولوا مقر النقابة الى حزب سياسى يشكك فى القضايا القومية وفى الدولة ونظامها وتعدى الامر ارتباط بعض اعضائها بالعملاء من قوى الرفض الامر الذى سجله تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى وافق عليه مجلس الشعب فى الجلسة التى عقدت بتاريخ ٢٢ ـ ٧ ـ ١٩٨١ بشأن نقابة المحامين .

ونرى حزب التجمع يخالف فى حركته السياسية قانون الاحزاب ويمارس نشاطا هداما وينشر الايديولوجية الشيوعية تحت اسم اليسار المصرى ، وضبط الكثير من قياداته متورطين فى

قضايا ضد أمن الدولة ووجهت اليهم تهم حيازة المطبوعات والمنشورات كما أن نشرتهم التى تصدر تحت اسم « التقدم » احتوت على مقالات مثيرة للفتنة الطائفية وتشكك فى مؤسسات الدولة وتنشر معلومات كاذبة بما يهدد الوحدة الوطنية . وقد ثبت أن جريدة « الدعوة » التى تصدرها جمعية الاخوان المسلمين نشرت مقالات متعددة بها معلومات غير صحيحة ومارست الاعلام السياسى رغم انها مجلة دينية وزعمت أن المعتقلات فتحت من جديد رغم ما أعلنه رئيس هذه الجماعة فى المؤتمر المشار اليه عن الحرية والديمقراطية . **وقد تجاوزت هذه التشكيلات السياسية والشعبية حدود القانون واستغلت المناخ الديمقراطى فى المزايدة السياسية حول القضايا الوطنية بل واستخدمت المؤسسات النقابية مثل نقابتى الصحفيين والمحامين** فى السابق وحولتها الى مراكز للتشهير بالنظام والتشكيك فى البرامج الاقتصادية والاجتماعية

كما خالفت جرائد ومجلات هذه الاحزاب والهيئات قانون الصحافة (!) الذى تضمنت المادة الاولى منه « ان تسهم الصحافة فى التعبير عن اتجاهات الرأى العام فى اطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين » ..

كما تضمنت المادة الثانية .. « ان حرية الصحافة تستهدف تنمية المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والاسهام فى الترشيد للحلول الافضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين » .

استغلال الديمقراطية

وحول استغلال المناخ الديمقراطى قالت اللجنة :

ان الخريطة السياسية فى مصر والظروف التى نشأت فيها أوقعت البعض فى لبس حول الفارق بين المناهضة والمعارضة . والفارق بين النقد والحقد فالمناهضة تعنى العداء للنظام القائم المقرر فى الدستور والقانون واتخاذ كافة السبل لهدمه حتى ولو بالعنف .

ولذلك كل الدول تعتبر مناهضة نظام الحكم جريمة يعاقب عليها القانون .. أما المعارضة فهى لاتسعى الى هدم البيت الذى نعيش تحت سقفه بل تسعى الى كشف الاخطاء بقصد تصويبها أو اقتراح احسن الوسائل للوصول الى اهداف المجتمع .. **وهى فى هذا وذاك تلتزم بالاسلوب الديمقراطى اى التعبير عن رأيها فى القنوات المشروعة وليس من بينها الالتجاء الى العنف .**

والخريطة السياسية الحالية توضح ذلك .. **فهناك من عاشوا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢** وكان لهم دور بارز فيها . ومن بينهم من استطاع أن يؤقلم بين نفسه وبين النظام الحالى ومنهم من ظل على افكاره وأساليبه التى عرفها قبل ١٩٥٢ وهؤلاء يريدون العودة بالمجتمع الى نظام ماقبل ١٩٥٢ ولا يتركون فرصة الا واستغلوها لتحقيق هذا الغرض .

والفئة الثانية .. هم من اصطلح على تسميتهم مراكز القوى ومنهم من

واعم بين نفسه وبين النظام الحالى ومنهم من يزال على فكره القديم وينتهز اى فرصة لضرب النظام الحالى للعودة الى النظام الشمولى قبل ثورة التصحيح عام ١٩٧١ .

الفئة الثالثة .. هم الذين يرفضون ثورة يوليو ومايو ويصفون النظام القائم بأنه انقلاب وليس ثورة ويصلون فى فهمهم الى ان الاسلوب الامثل لاصلاح المجتمع وتقدمه هو النقل من الفكر الشيوعى ويقولونها بلا مداراة !!

الفئة الرابعة .. ترفض ثورتى يوليو ومايو .. المسلمون منهم يصفون المجتمع بأنه بعيد عن الاسلام والاسلام فى نظرهم هو ما كان سائدا من قيم ونظم فى القرن الاول الهجرى وبالذات فى عهد الخلفاء الراشدين ؟! وما تلا ذلك من نظم يصفونه بأنه غير اسلامى ؟! بل يتمادون فى فهمهم ويصفون المجتمع بالكفر مثل جماعات التكفير والهجرة ؟! وجماعة الجهاد التى قتلت الشيخ الذهبى ولا يتورعون عن استعمال العنف ، ويرفضون التعامل مع المجتمع القائم هروبا من المشاكل العارضة ويعودون بنا الى السلفية . فهؤلاء يريدونها « خمينية » ولم يتعظوا بما يجرى فى ايران .

اما الاقباط منهم .. فانهم يطرحون سؤالا شاذا .. فبعد مضى ١٤ قرنا من التعايش بين المسلمين والمسيحيين وبعد أن صهر الاسلام كل سكان مصر فى بوتقة حضارية واحدة شاهم فى بنائها المسيحيون واليهود جنبا الى جنب مع المسلمين تقوم على التسامح ؟! والمساواة فى الحقوق والواجبات ؟! واحترام كافة الاديان السماوية يطرحون بعد ١٤ قرنا .. **أرض مصر لمن ؟!!** متجاهلين انها لكل المصريين أيا كان دينهم الذى يعتنقون .. وهؤلاء خرجوا بالكنيسة من دورها اذ أن الكنيسة تقوم على قول المسيح عليه السلام : دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله .. بمعنى أن دور الكنيسة ينحصر فى الهداية الروحية والاخلاقية، أما تنظيم الدولة السياسى والاجتماعى والاقتصادى فلا دخل للكنيسة به ؟! وما حل فى أوروبا من مآس فى العصور الوسطى كان من أسبابه الاساسية تدخل الكنيسة فى أعمال الدولة على خلاف ما تقضى به تعاليم المسيحية الحقة .

وذوو الطموح من بعض القيادات الكنسية فى مصر ارادوا اقحام الكنيسة فى الامور السياسية للدولة فأسهموا بذلك بنصيب وافر فى خلق الفتنة الطائفية واذكاء نارها . وهؤلاء يريدونها طائفية على غرار لبنان ولم يتعظوا بما يجرى فى لبنان .

هذه الفئات سالفة الذكر تدخل فى باب المناهضة وأبعد ما يكونون عن المعارضة فجميع الاستفتاءات التى تمت فى مصر منذ ثورة مايو حتى الان ؟! والقيم الاساسية المنصوص عليها فى الدستور والقوانين تقطع باستبعاد الافكار التى تنادى بها هذه الفئات من اطار الشرعية والخطأ الجسيم الذى يقع فيه حزب الاغلبية أو المعارضة حينما

يسمح اى منهما بان يندس بين صفوفه عناصر من تلك الفئات التي تتستر وراء حرية الرأى والديمقراطية ، لبث ونشر افكارهم .

فالاصل طبقا لهذه الاستفتاءات ، والقوانين ، ان القيم الاساسية التى تقوم عليها ثورتا يوليو ومايو فى اطار التقاليد العربية الاسلامية هى المنبع الفكرى لتشريعاتنا ولسلوك افراد المجتمع . ومن يخرج عليها فهو خارج على ما ارتضته الاغلبية الساحقة من المجتمع .

والملاحظ أن بعض صحف المعارضة تفسح مجالا لمن يهدمون قيم ثورتى يوليو ومايو او يتسترون وراء الدين لهدم القيم التى ارتضيناها وواجب المعارضة الا تقبل تحت مظلتها اى فكر من تلك الافكار ، ولا اى شخص يروج لها .

وفى السنوات القليلة الماضية ظهر اتجاه واضح يتمثل فى التنسيق بل الترابط بين المناهضين وبعض افراد من احزاب المعارضة والجماعات المتطرفة المستترة وراء الدين . واتخذوا من المسجد منبرا لنشر افكارهم والتشكيك فى نظام الحكم .

تابع المناقشة :

فؤاد سعد

محمود معوض

عبد الجواد على